

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى

أولا - مقدمة

١ - اقترح مجلس الأمن، في مناسبات مختلفة، بدءا بالبيان الرئاسي المتعلق بالحالة في رواندا الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أن يُعقد، في وقت مناسب، مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبصفة خاصة طلب مني المجلس، في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، بعد أن أكد من جديد أهمية عقد مؤتمر، أن أبقيه على علم بالنسبة للتطورات التي تحدث في منطقة البحيرات الكبرى.

٢ - وهذا التقرير مقدم عملا بالبيان الرئاسي الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل عام ١٩٩٧ وبالبيانات والقرارات الأخرى ذات الصلة، وبينها القراران ١٤٥٧ (٢٠٠٣) و ١٤٩٣ (٢٠٠٣). وبعد جزء مختصر يتضمن المعلومات الأساسية، يقدم التقرير عرضا للتطورات التي أدت إلى بدء العملية التحضيرية للمؤتمر، ويصف تنظيم المؤتمر حسبما ترتبه البلدان المعنية، ويبرز دور المنطقة والمجتمع الدولي، ويقدم تقييما لمسار التقدم.

ثانيا - معلومات أساسية

٣ - إن الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى تنطوي على الاعتراف بثلاث مسائل هامة تتعلق بالوضع في المنطقة. أولا، أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية له أبعاد إقليمية؛ وثانيا، حقيقة أن الناس في منطقة البحيرات الكبرى يوجد بينهم ترابط شديد من النواحي الاجتماعية والثقافية واللغوية لدرجة أن حالة عدم الاستقرار التي تنجم في الأساس عن أسباب داخلية في بلد ما يمكن أن تنتشر بسرعة



وتحرك النزاعات في المنطقة بكاملها؛ وثالثاً، أنه لا يمكن التوصل إلى حلول للنزاعات وحالة عدم الاستقرار في كل بلد من البلدان المعنية إلا داخل إطار إقليمي.

٤ - وبالإضافة إلى تأييد مجلس الأمن لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى فيان بلدانا عديدة، داخل المنطقة وخارجها، دعت مؤخرا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وقد شجعتها أوجه التقدم الهام الذي تحقق في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات السلام التي اضطلع بها في بوروندي، إلى التعجيل بتنظيم المؤتمر. وعقد المؤتمر من شأنه أن يساعد في مواجهة الأسباب الجذرية المتشابهة للنزاعات الدائرة في المنطقة بطريقة شاملة ودعم السلام على المستوى الوطني. وخلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، حثت وفود عديدة منظمة الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي على مضاعفة جهودهما الرامية إلى عقد المؤتمر. وقد أعرب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الذي اجتمع في مابوتو في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بعد أن أكد من جديد دعم الاتحاد الأفريقي للاجتماع المقترح، عن ارتياحه لأن العملية التحضيرية قد بدأت، كما أنه شجع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي على أن يواصل الجهود التي يبذلها بالتنسيق مع الأمم المتحدة ودول المنطقة وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لدعم العملية التحضيرية بما يسهم في نجاح المؤتمر (القرار ٤٥ (ثالثاً)).

ثالثاً - التطورات التي أدت إلى بدء العملية التحضيرية

٥ - اتخذت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ الخطوات الأولى نحو تنظيم المؤتمر عندما طلبت من مبعوثي الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى أن يقوموا، في جملة أمور، باستكشاف إمكانية عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في المنطقة. ولتعزيز العملية، قُمت بعد ذلك، في عام ١٩٩٩، بتعيين ممثل خاص يكون مقره في نيروبي للتشاور مع زعماء المنطقة بشأن جدوى مثل هذا المؤتمر وأهدافه وتنظيمه.

٦ - وقد أُجريت تلك المشاورات بشراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي من جانب وفد مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مؤلف من ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والمبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، واستناداً إلى ورقة مفاهيمية قُدمت في عام ٢٠٠١ إلى البلدان الأساسية، وهي أوغندا وبوروندي وتزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا، وافقت تلك البلدان على عقد المؤتمر الدولي المقترح. وقد شددت تلك البلدان على أنه ينبغي أن يكون المؤتمر عملي المنحى وأن يركز على مسائل محددة، وأن يكون ملكاً للمنطقة، وأن تؤدي نتائجه إلى تعزيز السلم المستدام والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية الفعالة والتكامل الإقليمي.

٧ - وبدأت البلدان الأساسية العملية التحضيرية في اجتماع المنسقين الوطنيين الذي عُقد في نيروبي يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد وافق أيضا اجتماع نيروبي، الذي اشترك في رئاسته كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على تنقيح الورقة المفاهيمية، واستكمالها، وعلى استخدام تلك الورقة كوثيقة عمل خلال العملية التحضيرية. وهذا الاجتماع كان ضروريا بالنسبة لتحديد اتجاه المؤتمر في المستقبل، وكذلك خصائصه الرئيسية، بما يشمل البرنامج الزمني للمؤتمر وهيكله وموضوعاته.

رابعا - تنظيم المؤتمر

الأهداف والأساس المنطقي

٨ - إن الغرض من المؤتمر، الذي سيعقد بشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، هو البدء في عملية تؤدي إلى الجمع بين زعماء بلدان منطقة البحيرات الكبرى للتوصل إلى اتفاق على مجموعة من المبادئ (علاقات حسن الجوار والاستقرار والسلام والتنمية، وغير ذلك) ووضع برامج عمل مختارة والبدء في تنفيذ تلك البرامج، بغية المساعدة في إنهاء دورة الصراع وضمان استدامة السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والتنمية في المنطقة بكاملها. والهدف من المؤتمر هو وضع إطار إقليمي يسهل اعتماد، وتنفيذ، ميثاق بشأن تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية بحيث يشمل أربعة مجالات موضوعية رئيسية: (أ) السلم والأمن؛ و (ب) الديمقراطية والحكم الرشيد؛ و (ج) التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ و (د) المسائل الإنسانية والاجتماعية.

٩ - وفي حين أن البلدان الأساسية في المنطقة هي التي ستحدد نتائج المؤتمر فإنه يمكن النظر إلى ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية في هذه المرحلة المبكرة على أنه يتضمن بيانات للسياسات العامة تتعلق بالسلم والأمن الإقليميين؛ وآليات لرصد الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؛ ومشاريع للتنمية والتكامل الإقليمي في مجالات مثل الطاقة والنقل والهيكلة الأساسية والمعلومات؛ وسياسات وآليات بشأن مسائل اجتماعية وإنسانية (الأشخاص المشردون داخليا، واللاجئون، وغيرهم)؛ وبرامج لمعالجة الأمراض المتوطنة. وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن البلدان الأساسية هي التي ستحدد الأولويات ومضمون أي اتفاق قد يعتمده المؤتمر.

المشاركة

١٠ - جرى تصميم العملية بحيث تكون عملية شاملة إلى أقصى حد ممكن، كما أنه يجري بذل جهود كي تشترك فيها، بالإضافة إلى البلدان الأساسية، الجهات الأخرى صاحبة

المصلحة التي تشمل الجهات الممثلة للمجتمع المدني في تلك البلدان والبلدان المجاورة، وكذلك أصدقاء المنطقة وشركاء التنمية الدوليين.

١١ - وسوف تقسّم البلدان المشاركة إلى مجموعتين. وستضم المجموعة الأولى البلدان الأساسية الستة. وقد اقترح أيضا المنسقون الوطنيون الذين عينتهم البلدان الأساسية، في الاجتماع الذي عقده في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أن تُدرج زامبيا في تلك المجموعة. ومن المتوقع أن تشارك البلدان الأعضاء في المجموعة الأولى بالكامل في المناقشات وأن تعرض مواقفها، كما أنها ستكون الأطراف الأساسية الموقّعة على أي اتفاق، أو إعلان، يصدر عن المؤتمر. أما المجموعة الثانية للبلدان فإنها ستتألف من مراقبين. وسوف يُعرف بمزيد من الوضوح، فيما بعد، الدور والوظيفة الكاملان للبلدان الأعضاء في هذه المجموعة. وستضم هذه المجموعة بلدانا مجاورة وبلدانا أفريقية أخرى (إثيوبيا، وأنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسودان، وغابون، والكونغو، وموزامبيق، وناميبيا ونيجيريا) وشركاء في التنمية ثنائيين ومتعددي الأطراف. وقد أعربت بعض البلدان المجاورة عن رغبتها في القيام بدور أكثر نشاطا.

الهيكل

١٢ - إن المؤتمر ليس حدثا يقع لمرة واحدة ولكنه عملية تتألف من عدة مراحل. وسوف يتمركز هيكل المؤتمر حول عملية تحضيرية تتأرجح بعقد اجتماعي قمة اثنين. والعملية التحضيرية ستكون منظوية على عقد اجتماعات للجان تحضيرية وطنية ولجان تحضيرية إقليمية، وكذلك على مجموعة من الاجتماعات المواضيعية التي تبحث موضوعات معينة (المنظمات الإقليمية الفرعية، والمرأة، والشباب).

١٣ - **الاجتماعات المواضيعية:** يتمثل الهدف من الاجتماع المتعلق بموضوع المنظمات الإقليمية الفرعية في إعداد خريطة عامة للبرامج والمشاريع التي تضعها كل منظمة بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى وذلك كي تتفادى حدوث ازدواج وتنسق الجهود التي تبذلها لدعم المؤتمر. والهدف من الاجتماعين المتعلقين بموضوع المرأة وموضوع الشباب هو ضمان معالجة المؤتمر للشواغل ذات الصلة بنوع الجنس والشباب. وكان منظور نوع الجنس قد أخذ في الاعتبار في جميع المبادرات التي أُتخذت في الشهور الماضية لدعم المؤتمر. وفي هذا الصدد عمل ممثلي الخاص على نحو وثيق مع مستشاري الخاص بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شجع ممثلي الخاص أيضا البلدان الأساسية، في المشاورات التي أجراها معها، على معالجة

المسائل المتعلقة بنوع الجنس وضمان تمثيل المرأة على نحو فعال على جميع مستويات العملية، بدءاً باللجان التحضيرية الوطنية.

١٤ - **اللجان التحضيرية الوطنية:** يتمثل الهدف الأساسي للجان التحضيرية الوطنية في تمكين الحكومات الوطنية من وضع سياساتها وتحديد موافقها، واستعراض المقترحات، وتنفيذ أنشطة من أجل المشاركة بفعالية في اجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية.

١٥ - **اللجنة التحضيرية الإقليمية:** يجري التخطيط لعقد ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية الإقليمية. وهذه اللجنة تتألف من اللجان التحضيرية الوطنية للبلدان الأساسية. وسوف يتمثل الهدف الرئيسي لاجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية في توفير محفل لمناقشة، وبحث أعمال اللجان التحضيرية الوطنية من منظور إقليمي. وسيكون الاجتماع الأول اجتماعاً لإثارة الأفكار بشأن الأولويات التي تحددها كل لجنة من اللجان التحضيرية الوطنية لموضوعات المؤتمر الأربعة. ومن المتوقع أن يتم في الاجتماعين الثاني والثالث الانتهاء من إعداد أربعة وثائق تتعلق، على الترتيب، بموضوعات المؤتمر الأربعة، (استناداً إلى توصيات الاجتماع الأول). وسوف تقدم نتائج اجتماعات اللجان التحضيرية الإقليمية إلى مؤتمري القمة اللذين سيعقدان بعد انتهاء العملية التحضيرية.

١٦ - **مؤتمرا القمة:** سيبقى كل مؤتمر قمة اجتماع لوزراء الخارجية. وسوف يعتمد مؤتمر القمة الأول إعلان مبادئ تحدد فيه الأولويات. أما مؤتمر القمة الثاني، الذي سيعقد بعد المؤتمر الأول بشهور قليلة، فإنه سيعتمد خطط عمل محددة تعدها اللجان الدائمة المشتركة بين الوزارات التي ستجتمع بين مؤتمري القمة. وسوف يشكل الإعلان، بجانب خطط العمل، ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية.

١٧ - وبعد عقد المؤتمر قد يكون من المفيد أن تُجرى عملية تقييم تأخذ شكل عقد اجتماعات دورية بحضور بلدان المنطقة والشركاء في التنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الجدول الزمني المؤقت

١٨ - في ضوء اجتماع المنسقين الوطنيين الذي عُقد في نيروبي يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والحالة الراهنة على الأرض في المنطقة، يمثل ما يلي جدولاً زمنياً مؤقتاً للأحداث الرئيسية للعملية التحضيرية في الشهور القادمة:

- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ اكتمال إنشاء اللجان التحضيرية الوطنية؛
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: الاجتماع بالمنظمات الإقليمية؛

- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الإقليمية؛
 - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤: اجتماع المنظمات النسائية؛
 - شباط/فبراير ٢٠٠٤: الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الإقليمية؛
 - تاريخ يحدد فيما بعد: مهرجان الشباب؛
 - نيسان/أبريل ٢٠٠٤: الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية الإقليمية؛
 - أيار/مايو ٢٠٠٤: الاجتماع الأول لوزراء الخارجية؛
 - حزيران/يونيه ٢٠٠٤: مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول لاعتماد المبادئ والتوجيهات العامة؛
 - تلي مؤتمر القمة الأول: سلسلة اجتماعات للجان الدائمة المشتركة بين الوزارات والمجتمع المدني لترجمة نتائج العملية التحضيرية ومؤتمر القمة الأول إلى سياسات (برامج ومشاريع وأنشطة)؛
 - تاريخ يحدد فيما بعد: الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية؛
 - تاريخ يحدد فيما بعد: مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول.
- ١٩ - ولقد تم تضييق هذا الجدول الزمني لتحقيق الهدف من عقد مؤتمر القمة الأول في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن المهم أن تنظر العناصر الفاعلة في المنطقة إلى هذا المؤتمر الأول على أنه أساس مرجعي رئيسي يمكن تحقيقه في المستقبل القريب.

خامسا - الملكية الإقليمية والشراكة الدولية

الملكية الإقليمية

- ٢٠ - من المهم إعادة التأكيد على أهمية الملكية للعملية بأسرها من جانب البلدان الأساسية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد عززت هذا المبدأ أيضا المشاركة النشطة من جانب الاتحاد الأفريقي، بوصفه شريكا كاملا، وكذلك مشاركة البلدان المجاورة.
- ٢١ - وكان الاتحاد الأفريقي ممثلا بمبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى شريكا للأمم المتحدة في كل مرحلة من مراحل العملية. وتم التأكيد من جديد على توفير الإرادة السياسية من أجل تعزيز هذه الشراكة أثناء المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص مع الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي الرئيس جواكيم أ. شيسانو، رئيس موزامبيق، ومع الرئيس المنتخب حديثا للجنة الاتحاد الأفريقي السيد ألفا أومات كوناري.

٢٢ - وبالإضافة إلى تعيين المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، يعترف الاتحاد الأفريقي أن يعين في وقت قريب في نيروبي موظفين فنيين تتمثل ولايتهم في دعم العملية وزيادة التعاون بين المنظمتين بشكل يومي. والجانب الآخر لهذه الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو تشجيع، وتنسيق، المساهمات المقدمة من المنظمات والبرامج الأفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية المختلفة، مثل جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٣ - وبعد أن أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع رؤساء الدول في البلدان الرئيسية قام، هو وممثل الاتحاد الأفريقي، بإجراء مشاورات مع البلدان المجاورة. وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ قام الوفد المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بزيارة أنغولا و جنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وغابون والكونغو وموزامبيق وناميبيا. ولم تُجر مشاورات مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد أثناء وقت الزيارة. وستجري في المستقبل القريب مشاورات مع بلدان مجاورة وبلدان صديقة أخرى، وهي إثيوبيا والسودان ونيجيريا. وقد أبدت البلدان التي جرى التشاور معها دعمها الكامل للمؤتمر الدولي المقترح، وأكدت على الحاجة الماسة لعقدته، وأعربت جميعها عن رغبتها في أن تُدعى لحضور المؤتمر.

الشراكة الدولية

٢٤ - بالإضافة إلى تأمين الملكية الإقليمية للعملية، سيكون من المهم تعبئة الدعم الدولي وفي حين تتحمل حكومات المنطقة المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلام وتوفير الأمن والاستقرار والتنمية فإن على المجتمع واجب مساعدتها على جميع المستويات كما كان يفعل في الماضي ويفعل حالياً في أجزاء أخرى من العالم. والمؤتمر الدولي يمثل فرصة فريدة لتحقيق هذا الهدف.

٢٥ - وقد أيدت البلدان الأساسية فكرة مشاركة المجتمع الدولي مشاركة قوية في العملية بأكملها. وناشد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (مابوتو، تموز/يوليه ٢٠٠٣) المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، تقديم الدعم والمساعدة السياسية والدبلوماسية والتقنية والمالية من أجل الإعداد للمؤتمر الدولي وعقدته ومتابعته وبالتالي ضمان نجاحه (القرار ٤٥ (ثالثاً)).

٢٦ - وتكونت ذاتيا مجموعة من أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى بتيسير من كندا. ويتمثل هدف المجموعة في إيجاد سبل منسقة لتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والتقني للمؤتمر. وللمساعدة في تعبئة الدعم الدولي قام ممثلي الخاص بزيارة للعديد من الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف (كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، والكمونولث، والمفوضية الأوروبية، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي). ويعتزم ممثلي الخاص زيارة بلدان أخرى في أوروبا وآسيا. وسوف تكون مساهمة المجتمع الدولي حاسمة في إنجاح المؤتمر وفي تنفيذ نتائجه سواء كأداة داعمة لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية السلام في بوروندي أو في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ككل.

٢٧ - أما داخل منظومة الأمم المتحدة فإن من المهم أن تساهم وكالات الأمم المتحدة في العملية المؤدية إلى عقد المؤتمر بطريقة منسقة. ومن أجل تلك الغاية يتعاون ممثلي الخاص، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن خلال الفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات الذي أنشأه في نيروبي، بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مع المنسقين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الرئيسية. وفضلا عن ذلك فإنه سوف تقدّم تقارير مرحلية دورية إلى مجلس الأمن من أجل إطلاعه وإشراكه على نحو نشط في العملية.

سادسا - ملاحظات

٢٨ - أعتقد أن الساحة قد أصبحت الآن مهيأة للبدء في تنفيذ الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر وفقا للخطة الموضوعية. ومن المهم أن تُستثمر قوة الدفع الجديدة الموجودة في المنطقة: تشكيل حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واستمرار تحرك عملية بوروندي للسلام في الاتجاه الصحيح؛ وإجراء انتخابات عامة في رواندا. ولهذا فإن عقد المؤتمر سيؤدي، دون شك، إلى توحيد عمليات السلام الوطنية، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، كما أنه سيضيف بُعدا إقليميا لتحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في المنطقة ككل.

٢٩ - غير أنه كما هو الحال بالنسبة لأي عمل له هذه الطبيعة، هناك تحديات وعقبات، داخلية وخارجية، يحتاج الأمر إلى معالجتها. ومن الممكن أن تؤثر درجة التقدم في المجالات التالية على توقيت العملية بكاملها، بما في ذلك المرحلة التحضيرية وعقد مؤتمري القمة: حدوث مزيد من التطورات في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي؛ التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم العملية، بما فيها منظمات منظومة الأمم

المتحدة؛ وسرعة قيام البلدان الأساسية بإنشاء لجان تحضيرية وطنية أو تنفيذها لقرارات ونتائج الاجتماعات الثلاثة التي ستعقدتها اللجنة التحضيرية الإقليمية؛ وتوافر موارد مالية وتقنية وبشرية كافية. ومن المهم أن تقدم إلى مكتب ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الموارد الكافية التي تمكنه من تلبية الطلبات المتزايدة الناجمة عن البدء في العملية التحضيرية ومن القيام بالأنشطة التحضيرية للمؤتمر في التوقيتات الملائمة.

٣٠ - وأنا أحث البلدان الأساسية، من أجل ضمان نجاح المؤتمر، على أن تركز على أولويات المؤتمر من أجل وضع سياسات وبرامج ومشاريع وأنشطة محددة وممكنة في المجالات المواضيعية المقترحة الأربعة. وأنا عازم على أن أطلب من المجتمع الدولي أن يلتزم سياسيا بالمؤتمر ويدعمه ماليا؛ وأن أعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق أهداف المؤتمر؛ وأن أكفل تنسيقا أفضل فيما بين جميع الوكالات والبرامج والصناديق ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في دعم المؤتمر؛ وأن أبلغ مجلس الأمن، على أساس الانتظام، بالتطورات التي تؤدي إلى عقد المؤتمر.

٣١ - ومن المهم في الوقت نفسه أن يحدد مجلس الأمن ارتباطه بالمؤتمر ودعمه السياسي الكامل له؛ ويحث جميع الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تكون لها مبادرات ذات صلة في منطقة البحيرات الكبرى على أن تعمل، وتنسق، على نحو وثيق مع ممثلي الخاص؛ ويدعو الشركاء في التنمية على المساعدة في تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي المطلوب، وكذلك الموارد المالية والبشرية التي يحتاج إليها مؤتمر دولي له هذه الطبيعة وهذا الحجم.